أمثلة تطبيقية على موضوعات الكتابة - النص الإقناعي





تم تحميل هذا الملف من موقع المناهج الإماراتية

موقع المناهج ← المناهج الإماراتية ← الصف الثاني عشر ← لغة عربية ← الفصل الأول ← ملفات متنوعة ← الملف

تاريخ إضافة الملف على موقع المناهج: 21:43:52 2025-11-25

ملفات اكتب للمعلم اكتب للطالب ا اختبارات الكترونية ا اختبارات ا حلول ا عروض بوربوينت ا أوراق عمل منهج انجليزي ا ملخصات وتقارير ا مذكرات وبنوك ا الامتحان النهائي ا للمدرس

المزيد من مادة الغة عربية:

إعداد: محمد الضمور

التواصل الاجتماعي بحسب الصف الثاني عشر











صفحة المناهج الإماراتية على فيسببوك

الرياضيات

اللغة الانجليزية

اللغة العربية

التربية الاسلامية

المواد على تلغرام

المزيد من الملفات بحسب الصف الثاني عشر والمادة لغة عربية في الفصل الأول	
المراجعة النهائية الداعمة ليلة الاختبار النهائي	1
تدريب كتابي على النص الشعري وفق الهيكل الوزاري متبوع بالإجابات النموذجية	2
مراجعة نهائية وشروحات مع الحل وفق الهيكل الوزاري الجديد من مبادرة تكاتف التعليمية	3
حل كراسة تدريبية مراجعة وفق الهيكل الوزاري الجديد	4
أسئلة اختبار تجريبي وفق الهيكل الوزاري الجديد	5



1 - "عام الأسرة"، المبادرة الوطنية التي أطلقها سمو الشيخ محمد بن زايد، تهدف إلى تعزيز نسيج المجتمع وترسيخ مكانة الأسرة كوحدة أساسية للنمو والازدهار. اكتب نصا إقناعيا تبيّن من خلاله أهمية الأسرة في بناء المجتمعات وتطورها، وكيفية المحافظة على الأسرة والتي هي البنية الأساسية لبناء الدول وديمومتها.

يؤمن القادة الحكماء بأن بناء الأوطان يبدأ ببناء الإنسان، وفي هذا السياق، تكتسب مكانة الأسرة كوحدة أساسية للنمو والازدهار أهمية مضاعفة. فكما قال صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان: "إن الأسرة هي مصنع الرجال والمربّي للجيل، ونحن نفتخر بأسرتنا". انطلاقاً من هذه الرؤية الثاقبة، يتبين أن التحديات التي تواجه المجتمع الإماراتي تتطلب منا استجابة فورية وحاسمة. لذا، يهدف هذا النص إلى إقناع القارئ بأهمية تبني المسؤولية الكاملة لدعم الأسرة والمشاركة في مبادرات "عام الأسرة" عبر تقديم البراهين المنطقية والدعم العاطفي اللازمين، لننطلق جميعًا في تنفيذ هذه المسؤولية الوطنية.

أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل الأسرة أمرًا بالغ الأهمية هو دورها كحاضنة أولى للقيم والأخلاق. فمع تزايد تأثير العولمة ووسائل التواصل الاجتماعي على حياتنا اليومية، يصبح من الواضح أن اتخاذ موقف إيجابي أو تغيير في السلوك تجاه هذا الموضوع ليس خيارًا، بل ضرورة. على سبيل المثال، تشير الدراسات الاجتماعية إلى أن الغالبية العظمى من السلوكيات الإيجابية والمدنية يتم اكتسابها في مرحلة الطفولة المبكرة ضمن الإطار الأسري المستقر بما نسبته (70 %)، مما يؤكد الحاجة الملحة للتعامل مع هذه القضية بجدية.

بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر الاستقرار الاجتماعي والنفسي جانبًا آخر يدعم أهمية الأسرة. إذ لا يقتصر تأثير الأسرة القوية على جانب محدد، بل يمتد ليشمل خفض معدلات الجريمة والعنف وزيادة الإنتاجية الوطنية. فعلى سبيل المثال، أثبتت در اسات التنمية البشرية أن الأفراد الذين ينشؤون في بيئة أسرية متماسكة يكونون أكثر قدرة على الانخراط الإيجابي في سوق العمل والمساهمة في الاقتصاد الوطني، مما يؤكد مدى ارتباط هذا الأمر بمختلف جوانب حياتنا. قال عليه السلام: "كلّكم راع وكلّكم مسؤول عن رعيته ".

علاوة على ذلك، يلعب تأهيل الأجيال القادمة دورًا محوريًا في تعزيز المجتمع المستدام. فإلى جانب بناء القيم والاستقرار النفسي، هناك تأثير ملموس على مستقبل الوطن ككل. وتشير البيانات إلى أن الاستثمار في جودة التعليم الأسري والرعاية الوالدية يقلل من تكلفة الرعاية الصحية والاجتماعية على الدولة في المدى البعيد، مما يعزز أهمية النظر في تمكين الوالدين بالأدوات اللازمة بجدية أكبر.

بناءً على ما سبق، نجد أن الأسرة تمثل ضرورة لا يمكن تجاهلها بسبب دورها في نقل القيم، وتحقيق الاستقرار النفسي، وضمان استدامة التنمية البشرية. ومن هنا، يصبح من المهم أن نتخذ خطوات ملموسة نحو دعم مبادرات عام الأسرة والمحافظة على كيائها، من أجل تحقيق مجتمع مزادهر ومنتج ومحصن ضد التحديات الخارجية.

من وجهة نظري، أعتقد أن مبادرة "عام الأسرة" تمثل خطوة حيوية لتحقيق أعلى درجات التنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي. إذ إن دور الأسرة في غرس الانتماء الوطني والمسؤولية وتأثير الاستقرار الأسري على قوة سوق العمل يثبتان أهمية الاستثمار في هذه البنية الأساسية ودوره في ضمان ديمومة ورفعة الدول. ولهذا، أؤيد بشدة الدعوة إلى اعتبار دعم الأسرة مسؤولية مجتمعية وفردية عليا.

وممّا سبق يتبيّن لنا أنّ قضية الأسرة ودعمها ليس مجرد قضية عابرة، بل هو موضوع يتطلب اهتمامًا كبيرًا لما له من تأثيرات بعيدة المدى على ديمومة وقوة المجتمع والوطن. ومن هنا، يصبح من الضروري أن نتخذ موقفًا واضحًا تجاه هذه القضية، لضمان استمرار الازدهار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في ظل قيادتنا الحكيمة.

2 - اكتب نصا إقناعيا حول مخاطر استخدام وسائل التواصل الاجتماعى أو الإنترنت بشكل غير مسؤول.

في عالمنا المعاصر، تزداد التحديات التي تواجه الفرد والمجتمع يومًا بعد يوم، وتتطلب منا وقفة حازمة للنظر في القضايا المهمة التي تؤثر على حياتنا ومستقبلنا. سواء كانت هذه القضايا تتعلق بالتعليم، أو البيئة، أو التكنولوجيا، أو القيم الاجتماعية، فإن الحاجة إلى اتخاذ قرارات مدروسة وواعية باتت ضرورية. ومن هنا تأتي أهمية مناقشة كيف تحولت أدوات التواصل الحديثة من مصدر للمعرفة إلى مصدر خطر يهدد الأفراد والمجتمعات، حيث لا يقتصر تأثيره على الفرد فحسب، بل يمتد ليشمل المجتمع بأسره. لذا، سأقوم في هذا النص بعرض أسباب مقنعة وأدلة واضحة تبرز أهمية السيطرة الواعية والمنضبطة على أدواتنا الرقمية، سعيًا لإقناع القارئ بوجهة نظري حول هذا الموضوع.

أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل الاستخدام المسؤول للإنترنت أمرًا بالغ الأهمية هو حماية الأمن الشخصي والنفسي للأفراد. فمع تزايد تأثير الانتهاكات الرقمية والتعرض للتنمر الإلكتروني والتهديد على حياتنا اليومية، يصبح من الواضح أن اتخاذ موقف إيجابي أو تغيير في السلوك تجاه هذا الموضوع ليس خيارًا، بل ضرورة. على سبيل المثال، تشير الدراسات إلى أن التعرض المستمر للمعلومات المضللة والأخبار الزائفة قد يؤدي إلى اضطرابات في الصحة النفسية وزيادة القلق الاجتماعي لدى 70% من المستخدمين النشطين، مما يؤكد الحاجة الملحة للتعامل مع هذه القضية بجدية.

بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر الحفاظ على التماسك المجتمعي والوطني جانبًا آخر يدعم أهمية الوعي الرقمي. إذ لا يقتصر تأثير الاستخدام غير المسؤول على جانب محدد، بل يمتد ليشمل تفكيك اللحمة الوطنية عبر نشر الشائعات والفتن. فعلى سبيل المثال، تُظهر قضايا الأمن السيبراني أن التسرع في مشاركة المعلومات أو الروابط المجهولة قد يعرض البيانات الشخصية والحكومية للخطر، مما يؤكد مدى ارتباط هذا الأمر بمختلف جوانب حياتنا.

علاوة على ذلك، يلعب حماية السمعة والوقت دورًا محوريًا في تعزيز الإنتاجية الشخصية والمجتمعية. فإلى جانب المخاطر الأمنية والاجتماعية، هناك تأثير ملموس على الجيل الشاب وطلاب العلم. وتشير الدراسات إلى أن الإفراط في استخدام المنصات الرقمية دون هدف يستهلك ما يقرب من 4 إلى 6 ساعات يوميًا من وقت الطالب، مما يؤثر سلباً على تحصيله العلمي وقدرته على الإبداع، مما يعزز أهمية النظر في تحديد أولويات الاستخدام الواعي والمنتج بجدية أكبر.

بناءً على ما سبق، نجد أن الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا يمثل ضرورة لا يمكن تجاهلها بسبب مخاطر اختراق الخصوصية، وتفكيك النسيج الاجتماعي، وإهدار الوقت والجهد. ومن هنا، يصبح من المهم أن نتخذ خطوات ملموسة نحو رفع الوعي بأخلاقيات النشر والتحقق من مصادر المعلومات قبل المشاركة، من أجل تحقيق مجتمع رقمي آمن ومنتج ومسؤول.

من وجهة نظري، أعتقد أن التحلي بالمسؤولية الرقمية يمثل خطوة حيوية لتحقيق الأمن الفكري والحماية الذاتية. إذ إن الوعي بمخاطر الابتزاز الإلكتروني وفهم دورنا كحماة للمجتمع عبر عدم نشر الشائعات يثبتان أهمية تأهيل الأجيال للتفكير النقدي في المحتوى الرقمي ودوره في الحفاظ على قيمنا ومكتسباتنا الوطنية.

وممّا سبق يتبّن لنا أنّ التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي ليس مجرد قضية عابرة، بل هو موضوع يتطلب اهتمامًا كبيرًا لما له من تأثيرات بعيدة المدى على الأمن القومي، والصحة النفسية، والتحصيل العلمي للأفراد. ومن هنا، يصبح من الضروري أن نتخذ موقفًا واضحًا تجاه هذه القضية، لضمان استخدام التكنولوجيا كأداة للنهوض والازدهار، وليس كبوابة للفوضى والتحديات.

3 - "أهمية الابتكار والبحث العلمي كركائز لمستقبل الإمارات"

انطلاقًا من هذه العبارة المحورية التي تمثل رؤية الدولة، اكتب مقالًا إقناعيًا تبين فيه الضرورة الوطنية للتركيز على الابتكار والبحث العلمي، مُقنعًا القارئ بمسؤوليته في:

- تبني ثقافة البحث والابتكار كمسار مهني ومستقبلي.
- دعم المبادرات الحكومية والخاصة التي تستثمر في العلوم المتقدمة.

إننا نعيش اليوم في عالم متشابك، تتسارع فيه وتيرة الأحداث وتتضاعف فيه التحديات المتعلقة بالتحول نحو الاقتصاد المعرفي والذكاء الاصطناعي لا يمكننا بعد الآن اعتبار الابتكار والبحث العلمي مجرد قضية هامشية أو اختيارية، بل أصبح محركًا أساسيًا لمستقبلنا الاقتصادي والاجتماعي. لذا، فإن الهدف من هذا المقال هو بيان الأسباب التي تجعل تبني تقافة البحث والنطوير ولاعم المؤسسات العلمية ضرورة مُلحة، وتقديم الأدلة القاطعة على أن تقاعسنا اليوم سيحصد نتائجه السلبية مستقبلا، مؤكدين أن الحل يبدأ بخطوات فردية واعية.

أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل الابتكار والبحث العلمي أمرًا بالغ الأهمية هو ضمان التنافسية الاقتصادية العالمية والتحول نحو اقتصاد المعرفة. فمع تزايد تأثير التقلبات العالمية والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة والموارد المستدامة على حياتنا اليومية، يصبح من الواضح أن اتخاذ موقف إيجابي أو تغيير في السلوك تجاه هذا الموضوع ليس خيارًا، بل ضرورة. على سبيل المثال، تشير الدراسات إلى أن الدول التي تستثمر 3% أو أكثر من ناتجها المحلي الإجمالي في البحث والتطوير تتربع على قمة مؤشرات الابتكار العالمي، مما يؤكد الحاجة الملحة للتعامل مع هذه القضية بجدية.

بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر إيجاد حلول لتحديات الاستدامة والموارد جانبًا آخر يدعم أهمية البحث العلمي. إذ لا يقتصر تأثير الأبحاث المتقدمة على جانب محدد، بل يمتد ليشمل تأمين مستقبل الأجيال القادمة عبر توفير الغذاء والمياه والطاقة. فعلى سبيل المثال، تعتمد مشروعات الإمارات الطموحة في مجال استمطار السحب وتحلية المياه والطاقة الشمسية بشكل كامل على مخرجات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مما يؤكد مدى ارتباط هذا الأمر بمختلف جوانب حياتنا.

علاوة على ذلك، يلعب تأهيل الكوادر الوطنية المتخصصة في العلوم المستقبلية دورًا محوريًا في تعزيز الريادة التكنولوجية للدولة. فإلى جانب النمو الاقتصادي وتأمين الاستدامة، هناك تأثير ملموس على تمكين الشباب الإماراتي. وتشير الحقائق إلى أن القيادة الرشيدة تؤكد دوماً أن الاستثمار في رأس المال البشري هو الاستثمار الأفضل والأكثر ديمومة؛ حيث قال صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان: "الاستثمار الحقيقي هو في بناء الإنسان"، مما يعزز أهمية النظر في تبني الشباب للمسارات المهنية القائمة على العلوم المتقدمة بجدية أكبر.

من الواضح إذن أن الابتكار والبحث العلمي ليس مجرد مسألة نظرية، بل هو قضية تؤثر على حياتنا جميعًا. ولضمان بقاء الإمارات في صدارة الدول المتقدمة وتحقيق الاكتفاء الذاتي المستقبلي، يجب على كل منا أن يسهم بجهوده في دعم هذه الرؤية الوطنية، سواء من خلال التركيز على التخصصات العلمية الحديثة في التعليم العالي أو المساهمة في مبادرات الوقف العلمي أو المشاركة في فرق البحث والتطوير.

من وجهة نظري، أعتقد أن دعم الابتكار والبحث العلمي يمثل خطوة حيوية لتحقيق الأمن المعرفي والرخاء الدائم. إذ إن دور البحث في خلق وظائف المستقبل عالية القيمة وقدرة التكنولوجيا على مضاعفة كفاءة الموارد يثبتان أهمية التحول الكلي نحو بناء مجتمع يعشق التجريب والابتكار ودوره في تأمين مستقبل الأجيال القادمة.

وممًا سبق يتبن لنا أنّ الابتكار والبحث العلمي ليس مجرد قضية عابرة، بل هو موضوع يتطلب اهتمامًا كبيرًا لما له من تأثيرات بعيدة المدى على الاقتصاد الوطني، والاستدامة البيئية، وسمعة الدولة العالمية. ومن هنا، يصبح من الضروري أن نتخذ موقفًا واضحًا تجاه هذه القضية، لضمان استمرار الإنجازات ووصول الإمارات إلى المئوية بخطى ثابتة، مستندة إلى قاعدة علمية متينة ومبتكرة.